AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعـة
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو – 2 يوليو 2005
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/185 (VII)

تقرير المؤتمر الأفريقي الوزاري حول الإسكان والتنمية الحضرية

-

تقرير المؤتمر الإفريقى الوزارى
حول الإسكان والتنمية الحضرية
دوربان، جنوب أفريقيا من 3- 4 فبراير 2005

الموضوع: " تطوير المناطق الحضرية، المأوى والتنمية: من أجل إطار عمل قوى لتعزيز التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا":

الموجز:

1- تم تنظيم المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر بالإشتراك بين مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتوطين، وذلك بالتعاون مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا. إنعقد المؤتمر فى دوربان، جنوب أفريقيا، 3-4 فبراير 2005، وكـان قد سبقه إجتماع للجنة الأفريقية للسكان، 31 يناير – 2 فبراير 2005، والتى عملت بمثابة مجموعة للخبراء للمؤتمر الوزارى.

2- تم تنظيم المؤتمر طبقا لمقرر مابوتو رقم DEC.29 (III) الصادر عن قمة الإتحاد الأفريقى، وكانت أهدافه الأساسية ما يلى:

- الإتفاق على إطار مدعوم للتنفيذ من أجل التغلب على تحديات المأوى والتطور الحضرى لأهداف الألفية الإنمائية، والنيباد، وقمة العالم الخاصة بالتنمية المستدامة.
- تحديد الإستراتيجيات لتحويل تطوير الحضر إلى فرصة للتنمية وخاصة بتحضير وسائل التطور الحضرى.
- النظر فى السبل التى من شأنها دعم المقدرة على تقديم الخدمات فى المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا وذلك عن طريق المشاورات المنتظمة وتقنين المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان والتنمية الحضرية وتأسيسه، وتبادل الخبرات والأنشطة المشتركة لبناء عملية التنسيق فى تنفيذ المخطط الأفريقى الشامل للتنمية.
- ضمان تنفيذ ورصد المقررات السابقة الخاصة بالإسكان والتطور الحضرى إلى وسائل عملية تستخدم فى إطار النيباد، والرؤية الجديدة، ومهمة وإستراتيجية إطار الإتحاد الأفريقى، التى قد تم إعتمادها مؤخرا.
- تمكين متخذى القرار الأفارقة من تطوير فهم جماعى لتنفيذ عملية التطور الحضرى والتوطين فى إطار رؤية ومهمة الإتحاد الأفريقى الإستراتيجية التى تم إعتمادها مؤخرا.

3- عليه فإن " المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر"، قد خرج بالنتائج الثلاث التالية:

"1" إنتخاب هيئة مكتب " المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر"، على النحو الآتى:

- الرئيس: جنوب أفريقيا " الجنوب الأفريقى "
- نائب الرئيس الأول: السنغال " غرب أفريقيا "
- نائب الرئيس الثانى: الجزائر " شمال أفريقيا".
- نائب الرئيس الثالث: تشاد " وسط أفريقيا ".
- المقرر: كينيا " شرق أفريقيا ".

"2" وضع مشروع إطار عمل معزز لتنفيذ التنمية الحضرية المستدامة فى أفريقيا.

"3" إصدار مشروع إعلان حول الإسكان والتطور الحضرى.

4- من المؤمل أن يلعب " المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر"، أدوارا هامة فى التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا. وفى هذا الصدد، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقى، وبالتعاون مع شركائها المعنيين، وخاصة " برنامج الأمم المتحدة للإسكان "، سوف يوفرون الدعم والتشجيع الضرورى " للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر" فى جهوده لمواجهة تحديات تطوير الحضر ومكافحة الفقر فى أفريقيا.

تقرير المؤتمر الوزارى
دوربان 3-4 فبراير 2005

أولا- **المقدمـة:**

1- إنعقدت الجلسة الأولى " للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر" فى المركز الدولى للمؤتمرات بدوربان، جنوب أفريقيا، 3-4 فبراير 2005. وكان إجتماع " اللجنة الأفريقية للسكان " قد سبق هذا الإجتماع، حيث إنعقد فى الفترة 31 يناير – 2 فبراير 2005، وكان بمثابة إجتماع لمجموعة الخبراء التى قامت بالإعداد الفنى للمؤتمر الوزارى. وكان موضوع المؤتمر هو " تطوير المناطق الحضرية، المأوى والتنمية: من أجل إطار عمل قوى لتعزيز التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا".

ثانيا- **الحضـور:**

2- شاركت فى المؤتمر وفود الدول الأعضاء فى الإتحاد الأفريقى، التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندى الكاميرون، تشاد، الكونغو ، كوت ديفوار، جيبوتى، إرتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوى، مالى، موريتانيا، موريشيوس، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوى.

3- بالإضافة إلى ذلك، شارك فى المؤتمر ممثلو الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية التالية: صندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، بنك التنمية الأفريقى، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للإسكان، مفوضية الإتحاد الأفريقى، وعدد من المنظمات غير الحكومية.

"3" **مراسم الإفتتاح:**

أ- **كلمة مفوضة الشئون الإجتماعية للإتحاد الأفريقى:**

4- أعربت سعادة بنيس جاواناس، مفوضة الشئون الإجتماعية للإتحاد الأفريقى، نيابة عن مفوضية الإتحاد، عن بالغ إمتنانها لحكومة جنوب أفريقيا لإستضافتها للدورة الأولى " للمؤتمر الوزارى الخاص بالإسكان وتطور الحضر ". وقد أوضحت أن هذا المؤتمر قد جاء فى الوقت المناسب من أجل معالجة مشاكل الفقراء فى الحضر، وأنه مبادرة هامة فى مرحلة إستعراض منتصف فترة الأهداف الإنمائية للألفية"، فى 2005. وهكذا، فإن هذا المؤتمر قد وفر منبرا هاما للدول الأفريقية لتقييم مدى ما أحرزته من تقدم فى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما لاحظت أن قمة الإتحاد الأفريقى لرؤساء الدول والحكومات، المنعقدة فى أبوجا، نيجيريا، كانت قد طلبت إلى مفوضية الإتحاد الأفريقى إعداد موقف أفريقى مشترك لإجتماع إستعراض الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، فى أكتوبر 2005.

5-4 وأبدت المفوضة ملاحظة بأنه من البديهى أن أفريقيا لن تتمكن من الوفاء بالأهداف الإنمائية للتنمية، وبالتالى لابد من بذل جهود متسقة لعكس هذا الوضع. وقد رحبت بالمشاركة الفاعلة لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان فى جهوده فى القارة لمواجهة مشكلة التطور الحضرى، والمأوى، والتنمية، وأعربت عن إستعداد مفوضية الإتحاد الأفريقى للعمل مع جميع الشركاء الآخرين من أجل تحقيق هذه الغاية.

ب- **كلمة المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان:**

6-5 رحبت د. أنا تيباجوكا، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان بالوفود، وشكرت حكومة جنوب أفريقيا على إستضافتها لهذا المؤتمر التاريخى. وذكرت بأن جنوب أفريقيا، والتى كانت قد إستضافت قمة العالم للتنمية المستدامة، ها هى تستضيف مرة أخرى إجتماعا قاريا حول الإسكان وتطوير الحضر. وشكرت المدير التنفيذى أيضا مفوضية الإتحاد الأفريقى على دورها الفاعل فى إعداد وتنظيم هذا المؤتمر. وقالت أنه بالعمل معا، قد أظهرت المنظمتان إلتزاما مشتركا لمعالجة التحديات المشتركة فى إصلاح المناطق السكنية المتردية، والتى كانت نتيجة للنمو السكانى والحضرى السريع. وأضافت أيضا أن مشكلة الأرض تعتبر مسألة أساسية فى التنمية الحضرية، والإجتماعية الإقتصادية الشاملة بصفة مستدامة.

6-7 ولاحظت المدير التنفيذى أيضا أن برنامج الأمم للإسكان ظل يعمل عن كثب مع الوكالة الدولية السويدية للتنمية، من أجل تطوير شبكة لمستصلحي الأراضى، الذين يمكنهم بث المعرفة فى أوساط الدول الأفريقية حول السياسات الصحيحة الخاصة بتطوير الأراضى. وركزت كذلك على أهمية المستوطنات فى المناطق الحضرية بإعتبارها أماكن هامة للأنشطة الإقتصادية وكمحركات للنمو الإقتصادى. بيد أنها خدرت من أن الإمتداد الحضرى وتأنيث الفقر يعتبر ظاهرة غالبا ما تؤثر على فقراء الحضر بحرمانهم من الحصول على الخدمات الإجتماعية. ثم ذكرت المؤتمر بأن هنالك إلتزامات سياسية وتاريخية تقع على عاتق الحكومات من أجل تحسين مستوى المعيشة للسكان الأفريقيين. وبالتالى، فإن الرغبة فى تجديد المناطق الحضرية تحتاج إلى دعم الحكومات على كل المستويات من أجل تعزيز جهد أفريقى واسع لرفع مستوى المناطق الحضرية المتردية، والخروج من حالة الفقر فى الحضر.

ج- **رسالة السيدة ثريا أ- عبيد – المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا:**

8-7 أشادت المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، فى كلمتها، التى قرأتها نيابة عنها السيد فاما هانى با، مدير صندوق الإحصاء السكانى لأفريقيا، لإقليم إفريقيا، أشادت السيدة المدير التنفيذى بقيادة جنوب أفريقيا والتعزيز النشط للنيباد، ودورها فى الدفاع عن التنمية الإجتماعية الإقتصادية فى القارة. وهنأت الدول الأفريقية على التقدم الذى تم إحرازه تجاه تنفيذ منبر بكين للعمل، والمؤتمر الدولى للتنمية السكانية. كما عبرت عن تقديرها للجهود التى بذلتها مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان فى تنظيم هذا المؤتمر الهام والذى جمع الخبراء فى مجال السكان والتنمية، وقطاع الإسكان وتطوير الحضر.

9-8 واختتمت كلمتها بأن لاحظت أن أحد التحديات التى تتطلب نظرة جادة هى الإسراع فى التنفيذ الفاعل للإحصاء السكانى الإقليمى والدولى والمنصوص عليه فى الأهداف الإنمائية للألفية. وعرضت المدير التنفيذى دعمها لنتائج إجتماع الخبراء للجنة السكان الأفريقية والمؤتمر الوزارى الأول الخاص بالإسكان وتنمية الحضر.

د- **كلمة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا:**

10-9 بصفته ضيفا للشرف، قام صاحب الفخامة، جاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بالإفتتاح الرسمى للدورة الوزارية، ولاحظ أن

هذا المؤتمر ينعقد فى جمهورية جنوب أفريقيا، وهى تحتفل بالعيد الخمسين (50) " لميثاق الحرية ". ولاحظ أن الميثاق ينص بوضوح على أنه " سوف تكون هنالك منازل، ومأوى، ورفاهية". ولاحظ أن هذا النداء لازال يسمع اليوم، وأن هنالك جهود كبيرة تبذل للوفاء بتلك الإلتزامات التى تم الإلتزام بها قبل خمسين (50) عاما. كذلك لاحظ أن موضوع هذا المؤتمر الوزارى يتسق تماما مع جهود جنوب أفريقيا المتواصلة من أجل ضمان السكن الملائم وغير الباهظ للمواطنين. وأكد المؤتمر دعم جنوب أفريقيا المتواصل لتنفيذ إطار العمل المدعوم لتنمية الحضر المستدامة فى أفريقيا.

11-10 وذكر نائب الرئيس أيضا بأنه وخلال القمة الإفتتاحية للإتحاد الأفريقى فى يوليو 2002، فإن رؤساء الدول والحكومات قد ألزموا أنفسهم بخطة تنموية طويلة المدى لتحسين حياة الشعوب الأفريقية- عليه، فإنه من الضرورى تنسيق الجهود للقضاء على التهميش الإقتصادى، والخروج بخطة مشتركة حول المأوى وتطوير المناطق الحضرية بصورة تضمن توفير المأوى والمسكن الكريم للجميع. واضاف أن هذا الجهد مسألة أساسية من أجل ضمان الكرامة الإنسانية لجميع المواطنين، بما فى ذلك الذين يعيشون فى الأكواخ والعشش. ولاحظ نائب الرئيس أن القارة سوف تلج عصر الحضر خلال العقود القليلة القادمة، وأن غالبية الأفريقيين سوف يعيشون فى المناطق الحضرية. وبالتالى فقد أكد مرة أخرى على الحاجة لدعم الجهود والروابط بين مبادرات وبرامج الدول داخل إطار النيباد من أجل التنسيق والإفادة من أفضل الممارسات. وأخيرا، طلب إلى الحكومات الأفريقية أن تستخدم مواردها البشرية، والمادية، والمالية، لمعالجة إحتياجات المواطنين من " المسكن، والمأوى، والرفاهية".

"4" **المسائل الإجرائية :**

أ- إنتخاب هيئة المكتب:

12-11 تم إنتخاب الدول الأعضاء الآتية كأعضاء فى هيئة المكتب:

- الرئيس: جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقى).
- نائب الرئيس الأول:السنغال (غرب أفريقيا).
- نائب الرئيس الثانى:الجزائر (شمال أفريقيا).
- نائب الرئيس الثالث: تشاد (وسط أفريقيا).
- المقرر : كينيا (شرق أفريقيا).

"5" **تقديم نتائج إجتماع الخبراء:**

14-13 قدم السيد/ مابو ياكولو، عضو المجلس التنفيذى لكوازولو ناتال، جنوب أفريقيا، ورئيس الإجتماع الخامس للخبراء، نتائج الإجتماع. وأوضح أن الإجتماع قد تم تكوينه كإجتماع للخبراء للدورة الأولى للمؤتمر الوزارى

الأفريقى للإسكان وتطوير الحضر. وذكر بأن موضوع المؤتمر كان "تطوير المناطق الحضرية والمأوى: من أجل إطار عمل مدعوم للتعزيز المستدام للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا". وقد اشاد بجميع المشاركين فى لجنة السكان الأفريقية جهودهم المضنية التى بذلوها، وبالسادة الوزراء على حضورهم عبر المسافات الطويلة للمشاركة فى هذا المؤتمر الهام. ولاحظ بارتياح أن إجتماع خبراء لجنة السكان الأفريقية كان قد تميز بالصراحة وتبادل وجهات النظر بصورة واضحة حول سلسلة واسعة من المسائل الخاصة بموضوع المؤتمر.

15-14 ثم قدم الرئيس نتائج المؤتمر والتى تضمنت:

1- تقرير الإجتماع الخامس (الملحق 1).
2- مشروع إطار العمل المدعوم للتنمية المستدامة للحضر، وقد قريء قراءة كاملة لفائدة الذين لم تتم ترجمته إلى لغاتهم المختلفة.
3- مشروعات مقترحات لإنشاء آليات إستشارية للوزراء بخصوص الإسكان وتطوير الحضر.
4- إسهام المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر فى صياغة موقف أفريقـى موحد للجنة الأمم المتحدة (13) الخاصة بالتنمية المستدامة، واستعراض منتصف فترة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والدورة (20) لمجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للإسكان.
5- مشروع الإعلان الخاص بالتنمية المستدامة للمدن والمدن الكبرى فى أفريقيا.

16-15 وخلال الجلسة التى أعقبت التقديم، فإن كل الوفود التى أخذت الكلمة قد أعربت عن تقديرها لجنوب أفريقيا على حسن الترحاب والضيافة التى تلقتها، واللذين شاركوا فى تنظيم هذا المؤتمر، وللخبراء ولرئيس الجزء الأول من المؤتمر على العمل الممتاز الذى تم إنجازه فى هذه الفترة الوجيزة. كما أشادوا أيضا برؤساء الدول والحكومات على مبادرتهم ذات الرؤية الواضحة بدعوتهم للتعزيز المستدام للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا. وفى هذا الصدد، فإن هذا المؤتمر الوزارى هو بمثابة بلورة لمقرر القيادات الأفريقية. وفى ذات الوقت، فإن الوفود قد تقاسمت خبراتها فيما يتعلق ببرامجها الوطنية من أجل دعم تعزيز المدن الكبرى والمدن فى دولهم المختلفة.

17-16 وقد أكد الوزراء من جديد على أن الحصول على المأوى هو جزء من إهتمامات حقوق الإنسان وأن تخطيط وتنفيذ برامج التعزيز المستدام للمدن الكبرى يعتبر مسألة أساسية لتخفيف حدة الفقر، وللتنمية الإجتماعية

الإقتصادية فى أفريقيا. ولقد كانت المداولات بناءة، كما سلطت الأضواء على التحديات المرتبطة بالمستوطنات غير المخططة.

18-17 وأخيرا، خرجت الدورة الوزارية بالتوصيات التالية لتضمينها فى إطار العمل المدعوم:

1- يطلب على الإتحاد الأفريقى أن يدمج ويقنن تأسيس المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية القطاع الحضرى، فى أجهزته.

2- تعبئة الموارد من المصادر المحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة للمدن الكبرى فى أفريقيا. ويشمل ذلك تخفيف عبء الديون، المساعدات التنموية المباشرة، الشراكة العامة – الخاصة، صناديق الضمان الإجتماعى، موارد برامج النيباد، وغيرها من المصادر.

3- تبنى أساليب معالجة متكاملة وفيما بين القطاعات فى ترقية تعزيز المدن من أجل ربطها بالقطاعات الأخرى. وينبغى التأكيد، من بين جملة أمور أخرى، على سلامة الإنسان، والتنمية الريفية، بما فى ذلك السيطرة على الهجرة من الريف إلى الحضر، وترقية المساكن ذات التكلفة المنخفضة.

4- ضمان التخطيط السليم ورصد برامج التنمية الحضرية لتفادى قيام الأكواخ البائسة. وفى هذا الصدد، لابد من تعالج الإصلاحات القانونية والسياسات العامة المسائل الخاصة بإستخدام الأرض مع الأخذ فى الإعتبار إحتياجات كل دولة أو مجتمع.

5- الإعداد للدورة القادمة للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر، وأن ذلك ينبغى أن يتضمن تكوين فريق فيما بين القطاعات لمعالجة جميع الإهتمامات المتعلقة بالإسكان وتطوير الحضر، ووضع نظم وخطط واضحة لتقنين تأسيس المؤتمر.

6- توعية وتعبئة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى كإستراتيجيات هامة فى ترقية تعزيز المدن الكبرى.

7- حث الدول المتقدمة على الوفاء بإلتزاماتها من أجل تعبئة الموارد، بما فى ذلك لجنة بلير لأفريقيا، ودول مجموعة الثماني "8"، وذلك من أجل مساعداتها الإنمائية لما وراء البحار.

19-18 وفى ختام المداولات قام الوزراء بالآتى:

1- الأخذ علما بتقرير إجتماع الخبراء (الملحق 1).

2- الإتفاق على إثراء إطار العمل المدعوم لترقية تعزيز المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا.

3- تكوين لجنة للصياغة لمساعدة الأمانة فى إكمال مشروع إطار العمل المدعوم، ولصياغة مشروع الإعلان للنظر فيه.

7- **النظر فى نتائج الإجتماع الوزارى :**

أ- **مشروع الإعلان:**

20-19 تم تكوين لجنة للصياغة من الدول الأعضاء، وأمانة برنامج الأمم المتحدة الإسكانى للعمل على صياغة مشروع الإعلان، الذى تم تقديمه فيما بعد إلى الإجتماع الوزارى فى 4 فبراير 2004. تداول الوزراء حول مشروع الإعلان بإستفاضة، ورحبوا به، وطلبوا بالدعم من أجل متابعة التوصيات المضمنة فيه. وفى هذا الصدد، فقد أبدو التعقيبات/ التوصيات الإضافية الآتية:

1- وضع الخطوط الإرشادية للبحث فى تنفيذ إطار العمل المدعوم.
2- ضمان أن تستفيد البلدان المتضررة من الآليات الإستشارية.
3- ينبغى أن يتضمن مشروع الإعلان مبادرات النيباد لتعزيز المدن الكبرى فى أفريقيا.
4- تشجيع التعاون مع جميع المنظمات والشركاء على كافة المستويات.
5- تصعيد إستغلال الهياكل القائمة عوضا عن إنشاء هياكل جديدة.
6- ينبغى على الدول الأفريقية أن تكمل تعبئة الدعم الخارجى أو العالمى، وذلك بتقوية الشراكة المحلية داخل الدول الأعضاء وفيما بينها.
7- تضمين تطوير السكن الريفى فى مشروع الإعلان إذ أن غالبية حالات الفقر فى المناطق الحضرية أصله ناتج عن فقر الريف، كما أن غالبية سكان الأكواخ البائسة إلى حد كبير هم من المهاجرين من الريف على المناطق الحضرية.
8- بالإضافة إلى نسبة (07ر0 % من إجمالى الناتج المحلى التى إلتزمت بها الدول المقتدمة كمساعدة تنموية رسمية لأفريقيا، والتى لم يتم إستلامها كاملة بعد، يتوجب على الدول الأفريقية أن تعتمد نسبة مئوية محددة من ميزانياتها للسكن وتنمية القطاع الحضرى).

ب- **مشروع إطار العمل المدعوم:**

22-21 تم تقديم مشروع إطار العمل المدعوم إلى الإجتماع الوزارى، والذى تضمن موجزا للمداولات، وقد إعتمدها المؤتمر.

"8" **تاريخ ومكان إنعقاد الدورة القادمة للمؤتمر الوزارى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر:**

23-22 تقرر إنعقاد الدورة القادمة للمؤتمر الوزارى الأفريقى للإسكان وتنمية الحضر، فى عام 2007، وفى موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر قبيل إنعقاد

دورة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان. وسوف يتم إبلاغ الدول الأعضاء فى الوقت المناسب بتاريخ ومكان وجدول أعمال الدورة.

"9" **ما يستجد من أعمال:**

لم تكن هنالك مسائل أساسية قد تم بحثها تحت هذا البند من جدول الأعمال.

"1" **مراسم الإختتام:**

25-24 ترأس الجلسة الختامية صاحب السعادة د. ليندیوى سيسولو، وزير الإسكان وتنمية الحضر لجنوب أفريقيا.

26-25 وفى كلمتها الختامية شكرت مفوضة الشؤون الإجتماعية للإتحاد الأفريقى، صاحبة السعادة بنيس جاواناس، الدولة المضيفة، والمنظمين للمؤتمر فى الإتحاد الأفريقى، وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، والمشاركين فى المؤتمر على عملهم الدؤوب وإسهامهم القيم فى إنجاح هذا الإجتماع. وقالت أنها قد سعدت كثيرا وهى تستمع على أغانى وكلمة الفنانة العظيمة السيدة ميريا مكايبا، التى يشار عليها دائما بـ " ماما أفريقيا "، وهى من الرموز الحية للوحدة الأفريقية. وأكدت المفوضة للمشاركين أن نتائج هذا المؤتمر سوف تحظى بالإهتمام الكامل من قبل مفوضية الإتحاد الأفريقى. كما ناشدت أيضا حشد الدعم من أجل تنفيذ إطار العمل المدعوم للتنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا.

27-26 إنضمت المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، د. أنا تبايجوكا، إلى المفوضة فى الإعراب عن تقديرها لجنوب أفريقيا، ومفوضية الإتحاد الأفريقى، وجميع المشاركين فى المؤتمر. كما هنأت جنوب أفريقيا على إنتخابها مؤخرا رئيسا لهيئة المكتب الجديد للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر. وأكدت من جديد على أن مسألة الإسكان وتطوير الحضر يتم علاجها على أعلى المستويات. وقد أشادت، فى هذا المضمار، بالعمل العظيم الذى أنجزه الإتحاد الأفريقى. واضافت بأنها سوف تعمل على الإعتراف بالمؤتمر الوزارى الأفريقى فى مختلف المنابر الإقليمية والدولية.

28-27 وبعد هذين المتحدثين، أخذت الكلمة وفود كل من الجزائر، كوت ديفوار، أنجولا، زامبيا، وكينيا، للإشادة بالدولة المضيفة، وبالمشاركين فى تنظيم المؤتمر، مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، على الإسهامات القيمة. وقد قرأ السيد مندوب كوت ديفوار نص " صوت الشكر ".

29-28 وفى كلمتها الختامية، عبرت صاحبة السعادة وزير الإسكان والتنمية الحضرية ، د. سيسولو، عن عميق إمتنانها للمشاركين الذين تحملوا وعثاء السفر للقدوم إلى دوربان، وعلى بذلهم الجهود العظيمة من أجل أن

تكون المداولات ثرة ومن أجل إنجاح المؤتمر نجاحا باهرا. وأكدت أنها كرئيس للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان والتنمية الحضرية، سوف تبذل قصارى جهدها لإنجاح عملية مواجهة التحديات ومكافحة الفقر فى المناطق الحضرية، وفى الأكواخ البائسة، والخدمات الإجتماعية غير الملائمة فى غالبية المدن الكبرى الأفريقية.

"11" **الملحقات:**

الملحق الأول: تقرير لجنة السكان الأفريقية الخاص بإجتماعها 31 يناير – 4 فبراير 2005، دوربان، جنوب أفريقيا.

1- **المقدمة:**

1- إنعقد إجتماع لجنة السكان الأفريقية، بالمركز الدولى للمؤتمرات، دوربان، جنوب أفريقيا، من 31 يناير إلى 4 فبراير 2005، تحت موضوع " تطوير المناطق الحضرية والمأوى" : من أجل إطار عمل مدعوم لدعم تعزيز المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا". وقد كانت لجنة الإسكان الأفريقية بمثابة مجموعة للخبراء للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر فى دورته الأولى. وقد تم تنظيمه بالإشتراك بين مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، وإستضافته وزارة الإسكان والتنمية الحضرية لجمهورية جنوب أفريقيا، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، وذلك فى إطار تنفيذ مقرر مابوتو رقم "9" الخاص بدعم تعزيز المدن الكبرى فى أفريقيا.

" 2 " **الحضور:**

2- شاركت فى الإجتماع وفود الدول الأعضاء فى الإتحاد الأفريقى، التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندى، تشاد الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتى، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوى، مالى، موريتانيا، نيجيريا، رواندا، الجمهورية الصحراوية، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تونس، أوغندا، وزامبيا.

3- إضافة إلى ذلك شارك ممثلو المنظمات الدولية التالية بصفة المراقب: صندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، بنك التنمية الأفريقى، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الإتحاد الأفريقى.

3- **مراسم الإفتتاح:**

4- بعد كلمة ترحيب موجزة من قبل رئيس لجنة السكان الأفريقية، السيد/ بول كيميتى، خاطب الجلسة الإفتتاحية كل من:

كلمة ممثل صندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا:

5- شكرت السيد فاما هانى با، ممثلة المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، منظمى هذا الإجتماع على جهودهم المتواصلة من أجل دمج قضايا السكان على جدول أعمال التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية. وسلطت الأضواء على الواقع الذى يواجه السكان الأفارقة مثل الإستبعاد وعدم المساواة خاصة تلك التى تواجهها النساء، والشباب، والأطفال، ولاحظت أن مرض فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز يلحق الأضرار، بصفة خاصة، بالمناطق الريفية، وبالتالى، فقد أكدت على أهمية معالجة هذه المشاكل الإجتماعية المتداخلة وذات الأوجه المتعددة، بصورة متسقة.

6- وفى هذا الصدد رحب الصندوق بموضوع إجتماع الخبراء والذى تناول المشاكل التى تواجهها أغلبية الأفارقة، وخاصة المحرومين والفقراء. وفى الختام، طالبت ممثلة الصندوق بالإسراع بالبرامج التى تهدف إلى زيادة الإستثمار لتحسين حياة السكان الريفيين وسكان الحضر. وخلصت بأن أعربت عن إستعداد الصندوق لدعم الشراكات لجنة السكان الأفريقية، على الصعيدين الإقليمى والوطنى من أجل دعم تعزيز المدن الكبرى.

كلمة ممثل برنامج الأمم المتحدة للإسكان:

7- أعرب السيد لارس رويترزوارد، ممثل برنامج الأمم المتحدة للإسكان، نيابة عن المدير التنفيذى، عن إمتنانه لحكومة جنوب أفريقيا لإستضافتها الإجتماعين التوأمين: إجتماع لجنة السكان الأفريقية، والمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان والتنمية الحضرية ، وقد أكد على أن مشاركة الوفود الكثيرة للدول الأعضاء فى الإتحاد الأفريقى قد كشف عن الأهمية التى توليها الدول والمنظمات لمشاكل التوسع الحضرى السريع، والحاجة إلى الجهود المتسقة لإيجاد الحلول للمشاكل المشتركة فى قطاع

الإسكان وتطوير الحضر. وأضاف أنه من أجل هذه الغاية لا بد من إجراء ذى مغزى وعلى كل المستويات من أجل بناء الفعالية فى معالجة هذه التحديات.

8- واضاف الممثل أنه كان بالتالى من المهام للدول الأفريقية أن تطور فهما مشتركا حول إستعراض نصف الفترة القادم للأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ولاحظ أن الدورة الأولى للمؤتمر الوزارى الأفريقى للإسكان والتنمية الحضرية تتيح منبرا من أجل بلورة المواقف المشتركة بين الدول الأفريقية حول المسائل التى ينبغى أن يناقشها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان، والدورة (13) للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كلمة ممثل مفوضية الإتحاد الأفريقى:

9- وتحدث الدكتور كامل الصغيرى نيابة عن مفوضة الإتحاد الأفريقى للشؤون الإجتماعية حيث وجه الشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا على إستضافتها إجتماع الخبراء. كما شكر أيضا برنامج الأمم المتحدة للإسكان على إلتزامه بتحقيق تنظيم الدورة الأولى للمؤتمر الوزارى الأفريقى للإسكان والتنمية الحضرية، وصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا، والذى ظل يدعم لجنة السكان الأفريقية منذ إنشائها فى عام 1994.

10- وأوضح أن مفوضية الإتحاد الأفريقى تدافع عن المحافظة على التوازن بين النمو السكانى وإيقاع التنمية الإقتصادية. وفى هذا الصدد، لاحظ أنه كان من المهام تطوير أهداف قياسية لمعالجة الإهتمامات السكانية. واضاف، أن رؤية، ومهمة، والإطار الإستراتيجى لمفوضية الإتحاد الأفريقى تشدد على أهمية التنمية المستدامة من أجل العدالة الإجتماعية فى أفريقيا. وبالتالى، فقد لاحظ، أن مفوضية الإتحاد الأفريقى تدعم المبادرات التى تهدف إلى معالجة الفقر. وقد أوضح فى هذا المضمار أنه من المتوقع أن يقوم هذا الإجتماع بتقييم تحديات النمو السكانى وسرعة نمو المناطق الحضرية، وأن يخرج بتوصيات تعالج هذه المشاكل، وخاصة تلك المتعلقة بالإسكان والتطور الحضرى.

كلمة ممثل وزير الإسكان والتنمية الحضرية:

11- رحبت السيدة م. مبوفو، ممثل السيد وزير الإسكان والتنمية الحضرية، بالوفود المشاركة فى المؤتمر فى جمهورية جنوب أفريقيا. وذكرت بمقرر مابوتو رقم DEC.29 (II) ، الذى بحث مفوضية الإتحاد الأفريقى، وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، وغيرهما من الشركاء لمعالجة المسائل الخاصة بالإسكان والتنمية

الحضرية. وقد رحبت بموضوع الإجتماع الخامس (5) للجنة الإسكان الأفريقية للبحث فى التحديات الهامة التى تواجه أفريقيا بسبب النمو السكانى السريع. وأضافت مؤكدة أن الريادة فى معالجة مشاكل الأجيال الحالية والمستقبلية تعتبر مسألة ذات أهمية قصوى لإجتماع الخبراء، والذى ينبغى عليه أن يخرج بتوصيات حاسمة بشأن تنفيذ التدابير الخاصة بالتغلب على التحديات فى القطاع إذ أن نحو (40%) من المواطنين الأفارقة هم من سكان الحضر.

"6" **تقرير أنشطة رئيس لجنة السكان الأفريقية:**

12- قدم السيد بول كيميتى، رئيس لجنة السكان الأفريقية إستعراضا عاما موجزا للأنشطة التى تم القيام بها إبان فترة رئاسته 2000 – 2004. وقد أوضح التقرير الأنشطة الأساسية التى أنجزت، والتحديات التى تمت مواجهتها، والتوصيات نحو الطريق إلى الأمام. وأوضح أنه رغم تحقيق عدد من الإنجازات، إلا أن أنشطة لجنة السكان الأفريقية قد أعاقها عدد من العوامل، من بينها، التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقى، عدم توفر الموارد الكافية ضعف التنسيق بين أعضاء الأمانة المشتركة للجنة السكان الأفريقية (الإتحاد الأفريقى، بنك التنمية الأفريقى، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا)، عدم تدفق المعلومات بصورة ملائمة وقلة التفاعل بين أعضاء هيئة المكتب والأمانة والدول الأعضاء.

13- وفى الختام أوصى الرئيس بالإجراءات التالية:

1- إعادة هيكلة لجنة السكان الأفريقية لتكون أكثر فعالية.
2- مراجعة لائحة إجراءات لجنة السكان الأفريقية لتتسق مع لوائح إجراءات الإتحاد الأفريقى.
3- المحافظة على قنوات الإتصال الفاعل بين هيئة المكتب والأمانة وتجويدها.
4- إعتماد/ وتعبئة الموارد اللازمة للتمكن من التسيير الفاعل للأمانة وهيئة المكتب.
5- إنشاء تسهيلات خدمات للأمانة.

14- أعرب الرئيس أيضا عن إمتنانه لمفوضية الإتحاد الأفريقى وصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى فى أفريقيا على إلتزامهما بدعم لجنة السكان الأفريقية فى أداء مهامها. كما أنه شكر مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان على تنظيمهما إجتماع خبراء لجنة السكان الأفريقية، وحكومة

جنوب أفريقيا على إستضافتها إجتماع مجموعة الخبراء والمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان والتنمية الحضرية.

15- نظر إجتماع مجموعة الخبراء فى التقرير ووافق عليه. وفى نفس الوقت فقد وافق الإجتماع بالإجماع على تشكيل فريق عمل محدود لإعادة تقييم التحديات التى تمت مواجهتها. وتتكون مجموعة العمل من الجزائر، الإتحاد الأفريقى (الأمانة)، غانا، ملاوى، جنوب أفريقيا، أوغندا، وتنزانيا. وطلب إلى فريق العمل أن يخرج بمشروع قرار يتعلق بإعادة تشكيل لجنة السكان الأفريقية وجعلها أكثر فعالية فى توفير الخدمات المكلفة بها. ويقدم فريق العمل توصياته إلى الدورة السادسة للجمعية العمومية للجنة السكان الأفريقية للنظر فيها والمصادقة عليها.

16- تقدم تلك التوصيات إلى أجهزة الإتحاد الأفريقى للنظر فيها واعتمادها. وبمجرد أن يتم إعتمادها، فإن هذه التوصيات سوف تقود عملية تحويل وإعادة تنشيط لجنة السكان الأفريقية لتصبح جهازا سياسيا فاعلا يستجيب للتحديات الملحة للسكان والتنمية فى أفريقيا.

"5" **المسائل الإجرائية:**

1- **إنتخاب هيئة المكتب:**

17- بعد إجراء المشاورات مع مختلف الوفود الإقليمية تم إنتخاب هيئة المكتب لتسيير أعمال إجتماع الخبراء والمؤتمر الوزارى بصورة جيدة، وذلك على النحو التالى:

الرئيس : جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقى).
نائب الرئيس الأول: الجزائر (شمال أفريقيا)
نائب الرئيس الثانى: الجابون (وسط أفريقيا).
نائب الرئيس الثالث: مالى (غرب أفريقيا).
المقرر: السودان (شرق أفريقيا).

2- **إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل:**

18- تم إقرار مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل، كما تم تقديمها.

6- **المداولات الفنية:**

19- تم تقديم الأوراق التالية فى الجلسة الإفتتاحية ، وذلك من أجل توضيح ودعم موضوع المؤتمر " توسع المناطق الحضرية والتنمية: من أجل إطار عمل مدعوم لتطوير المدن الكبرى فى أفريقيا".

أ- تحديات توسع المناطق الحضرية والمستوطنات فى إطار الخطة الإستراتيجية لمفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامجها للنيباد:

20- فى تقديمه لهذا الموضوع، سلط ممثل مفوضية الإتحاد الأفريقى الأضواء على رؤية، ومهمة مفوضية الإتحاد الأفريقى وخطتها الإستراتيجية التى تؤكد على أن التحول النوعى لمنظمة الوحدة الأفريقية على الإتحاد الأفريقى يعكس وعى الأفارقة بأن القارة قد وصلت إلى تقاطع الطرق، وأنه لا بد لها من أن تغير هياكلها ومهامها حتى تتمكن من غرس الآمال الجديدة فى بنات وأبناء أفريقيا، وحتى ترتفع إلى مستوى طموحاتهم.كما أوضح أن الرؤية تضع عدد من الأهداف الطموحة التى ينبغى أن يتم إنجازها بحلول عام 2030 حتى تكون هنالك " أفريقيا متكاملة، مزدهرة، وآمنة ، أفريقيا يسيرها مواطنوها، وقوة فاعلة على الصعيد الدولى"، وهى مثل عليا مضمنة فى القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى.

21- وقد لاحظ مقدم هذه الورقة أنه رغم التوقعات المحتملة للنمو السريع للمناطق الحضرية، إلا أن معظم الوكالات، وشركاء التنمية، وصناع السياسة لا زالوا يركزون إهتمامهم على وسائل الحد من الفقر فى الريف بينما هم يتجاهلون القطاع الحضرى. وأشار إلى أنه، وكما جاء فى تقرير الأمم المتحدة لعام 2001، حول " وضع المدن الكبرى فى العالم ". " إن الكثير من الدول الأفريقية مقصرة تجاه مدنها الكبرى، كما أن غالبية وكالات الغوث منحازة إلى الريف على حسابها. وهكذا فإن التوسع الحضرى لم يفهم فهما جيدا بعد.

22- وفى إطار النقاش الذى تبع ذلك، إتفقت الوفود على أن المدن تتيح فرصا وتحديات لتخفيف حدة الفقر. فالمدن الفاعلة والتى تتم إدارتها بصورة جيدة تجلب الفائدة للسكان حتى أولئك الذين يعيشون خارج حدودها. فالإقتصاد الإقليمى النشط، الذى يشجع التبادل المنتج للسلع، والخدمات، والبشر، ورأس المال بين المناطق الريفية والحضرية، يسهم إسهاما كبيرا فى النمو الإقتصادى القومى.

23- وفيما يتعلق بالطريق إلى الأمام، أوصت الوفود بالآتى:

1- تحسين البيئة، جذب الإستثمارات، محاولة الإفادة من الفوائد الإقتصادية للعولمة وذلك من أجل أن تكون هنالك مدن مدارة إدارة جيدة.

2- ينبغى أن تعتمد المدن الناجحة – والأمم – على التوسع الحضرى المتطور.

3- تقوية الحكومات المحلية – على مفوضية الإتحاد الأفريقى أن تشجع مجالس المدن فى الدول الأعضاء فى

جهودها من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن.

ب- **تحديات مناطق الأكواخ البائسة وتوفير المأوى، والحكم وتمويل المستوطنات:**

24- فى هذا التقديم، فقد تم إعزاء النمو السكانى السريع فى أفريقيا، من بين جملة أمور أخرى، إلى نسبة الإخصاب العالية فى الريف الفقير وفى المناطق الحضرية. ولقد ترتبت على هذه النسبة العالية للنمو السكانى آثار على التوسع الحضرى السريع فى أفريقيا، وعلى مقدرة الدول على توفير الهياكل الأساسية الضرورية، من مسكن وخدمات أخرى. ومن الضرورى معالجة هذه الآثار من أجل تحسين ظروف المعيشة فى مناطق الأكواخ البائسة، ومستوى حياة القاطنين فيها.

25- وبعد المناقشات خرج الإجتماع بالتوصيات التالية:

1- هنالك حاجة لإستراتيجية متكاملة للحد من الفقر، تشمل المأوى، والبطالة، والتعليم، والصحة، بما فى ذلك الصحة الإنجابية،

2- الحاجة لتضمين الفقر الحضرى فى الإستراتيجيات الوطنية لإجتثاث الفقر،

3- إشراك القطاع الخاص وتشجيعه فى علاج مشكلة السكن (البناء والتمويل)،

4- الحاجة إلى التخطيط والإنماء المتكامل للمناطق الريفية والحضرية،

5- الحاجة إلى دعم المرأة،

6- الحاجة إلى دمج نظامى الإجارة العرفى والحديث لضمان تأمين الإجارة.

7- تقليص سوء الفهم للديمقراطية بين المواطنين، إذ أن ذلك ربما يكون عاملا يسهم فى نمو مناطق الأكواخ البائسة، إذا ما كان المواطن يعرف حقوقه ويجهل واجباته.

ج - **معالجة تحديات مناطق الأكواخ البائسة، وتوفير الأراضى والمأوى، وتقديم الخدمات الأساسية للجميع والوصول إليها:**

إستعراض عام:

26- قدم هذه الورقة فريق برنامج الأمم المتحدة للإسكان، وقد تناولت مفهوم " إسطنبول 96: عقد إجتماعى جديد لأفريقيا"، كما قدمت الورقة أيضا إستعراضا لإنجازات " إسطنبول + 5 " وللتحديات والطريق إلى الأمام والتوصيات. وأوضحت الوثيقة تجربة برنامج

الأمم المتحدة للإسكان العالمية، وأنشطته فى مختلف الدول، وخاصة فى أفريقيا. كما قدمت إستعراضا عاما للمسائل الأساسية الخاصة بالحضر، وتحديات المناطق السكنية البائسة، مركزة على الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف (7): الأهداف الفرعية (10) و (11). وقد أكملت الأفكار الواردة فى هذه الوثيقة بما حوته الوثيقة التى قدمها ممثل الإتحاد الأفريقى بعنوان " تحديات توسع المناطق الحضرية والمستوطنات". وقد تلا تقديم الوثيقة نقاش وأسئلة نتجت عنها التوصيات المحددة التالية لدمجها فى إطار العمل المدعوم المقترح:

1- تغيير التحديات الحضرية إلى فرص للتنمية.
2- رفع مستوى المناطق السكنية البائسة مع التأكيد على الحق الأساسى للمعالجة.
3- التركيز على التكامل عوضا عن أساليب التجزئة فى التنمية والبرامج الحضرية.
4- ضمان الحصول العادل للجميع إلى الخدمات والموارد الحضرية، مع التأكيد على أكثر الشرائح حاجة فى المناطق السكنية البائسة: النساء، والأطفال، والمسنين، وكذلك المعوقين.
5- توفير الأراضى وبسعر يمكن توفيره للفقراء فى المناطق الحضرية، وخاصة سكان الأحياء البائسة والمستوطنات العشوائية.

د- **السكان وتوسع المناطق الحضرية فى إطار المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (المؤتمر الدولى للسكان والتنمية + 10) وبرنامج النيباد للمدن:**

27- قدم ممثل اللجنة الإقتصادية لأفريقيا تقرير إجتماع داكار، السنغال، يونيو 2004 لإستعراض مرور (10) سنوات على برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية المنعقد فى 1994، بالقاهرة ، مصر . وقدم التقرير إستعراضا لمنتصف فترة العشرين (20) عاما المحددة للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية وبرنامج العمل الخاص به، وذلك إرتكازا على المسح الذى قامت به اللجنة الإقتصادية لأفريقيا فى (43) دولة أفريقية. وقد ركز الإستعراض على (9) مجالات للعمل وهى: السكان، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والتكافؤ، والدعم، والأسرة ودورها، وحقوقها، وتكوينها، وهيكلها، والأطفال، والشباب، الصحة الإنجابية، مرض فقدان المناعة المكتسبة الإيدز، التوزيع

السكانى، التوسع الحضرى، والهجرة، حالات الأزمات وإنعكاس ذلك على السكان، تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية.

28- فيما يتعلق بالتوزيع السكانى، والهجرة، والتوسع الحضرى، لوحظ أن عددا من الحكومات قد قامت بإتخاذ التدابير الأساسية التالية:

1- وضع السياسات (السياسات السكانية وابيئية).
2- إستراتيجيات الحد من الفقر.
3- تقوية الشراكة مع منظمات المجتمع المدنى.
4- الورش البرلمانية للدعوة، وللحوار السياسى، وللتنمية بواسطة بعض الحكومات.

29- أما فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، فإن تقرير إجتماع الإستعراض كان قد أوضح، من بين أمور أخرى، الآتى:

1- إعتماد سياسات، وإستراتيجيات، وتدابير، جيدة لتعديل التوزيع السكانى.
2- إعتماد سياسات جيدة تتعلق بالهجرة من الريف إلى الحضر.
3- تعزيز الإستراتيجيات المتكاملة لدعم التنمية الريفية (مشروعات مدرة للدخل، اللامركزية، إنشاء مؤسسات الإئتمان الريفية، تدريب الشباب على النشاط الزراعى، الحصول على المياه النقية).
4- تشجيع الدول الأعضاء على المصادقة على معاهدة (1990) الدولية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
5- ريادة برنامج النيباد لتطوير المدن الكبرى كأداة لتحسين نوعية حياة الأفارقة فى المدن.

30- وقد تمت إثارة التحديات التالية خلال المناقشات:

1- زيادة أعداد المصابين بصورة مرضية بسوء التغذية، والحاجة الملحة لإتخاذ إجراء فى هذا الصدد.
2- سرعة عدم توفر الأمن الغذائى بسبب الجفاف، وإنخفاض الإنتاج الزراعى، وآثار مرض فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز، والحروب..ألخ.
3- زيادة تأنيث الفقر نتيجة لوباء مرض فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز، وغير ذلك من العوامل الإجتماعية.

هـ- **<u>خلفية تطوير تنفيذ إطار العمل المدعوم:</u>**

31- فى الورقتين التين قدمتهما كل من مفوضية الإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، فقد تم تسليط الأضواء على خلفية مشروع تنفيذ إطار العمل المدعوم.

32- أكدت الورقتان على الآتى:

1- إن معدل نمو السكان فى الحضر يزيد بنسبة الضعف عن مجمل بقية العالم.

2- سوف يزداد عدد سكان الحضر بإضافة ما يزيد على (200 مليون) نسمة خلال (15-20) سنة، مقابل تعدادهم البالغ (340 مليون) نسمة فى 2004. (من المتوقع أن يرتفع تعداد كل من لاجوس والقاهرة من 7ر8 مليون و 5ر9 مليون نسمة بالتتالى، إلى 16 مليون و 5ر11 مليون لكل منهما بالتتالى فى عام 2015).

3- إن التحدى التنموى الرئيسى عبر السنين سوف يظل هو النجاح فى إدارة التوسع الحضرى فى القارة.

33- إن إطار العمل المدعوم لتنمية الحضر والإسكان فى أفريقيا يهدف إلى معالجة تحديات السكن والتطور الحضرى فى إطار الفقر فى الحضر وتعدد أوجه ظهوره. وإنطلاقا من الإفتراض الأساسى بأن البنية الأساسية الحضرية وتطوير السكن تحتاج إلى أن تأخذ فى الإعتبار إهتمامات غالبية سكان المدن، وهم فقراء الحضر، وأن يركز برنامج العمل على عدد من الأهداف، من بينها ما يلى:

1- زيادة الحصول على نشاط مدر للدخل مع تراكم للأرصدة بالنسبة لذوى الدخل المتدنى.

2- تعزيز الحق فى السكن، بما فى ذلك حقوق الإستفادة من الموارد الحضرية وإقتسامها.

3- تحسين مستوى السكن والخدمات الأساسية فى أوساط أكثر الفئات تضررا/ الفقراء.

4- ضمان توفير شبكات الضمان الإجتماعى الأساسية لأكثر الشرائح تضررا/الفقراء.

7- **<u>دورات مجموعة العمل:</u>**

34- تم تقسيم المشتركين إلى مجموعتى عمل مناقشة بنود مثل التحديات المتمثلة فى عملية التحضر والمستوطنات البشرية فى الإطار الإستراتيجى للإتحاد الأفريقى وبرنامج الشراكة الإقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا التابعة له والتحديات المتمثلة فى الأكواخ والأرض وتسليم المأوى وتوفير الخدمات الأساسية

وإمكانية الوصول إليها من جانب الجميع ، الأرض وتسليم المأوى والحكم وتمويل المستوطنات البشرية. تمت دعوة أعضاء الوفود لمعالجة كيفية إقرار إطار أكثر فعالية ووضع توصيات للمؤتمر الوزارى الأفريقى بشأن الإسكان والتنمية الحضرية الذى أعقب إجتماع الخبراء.

"7" جلسات مجموعة العمل (1):

35- ناقشت هذه المجموعة المسائل المتعلقة بالسكان والتوسع الحضرى فى إطار المؤتمر الدولى للسكان والتنمية +(10)، وأقرت التوصيات العامة التالية:

1- بما أن البيانات والمعلومات الخاصة بالسكان تعتبر مسألة هامة للتنمية المستدامة وإدارة الحضر، هنالك حاجة لإنشاء شبكات للبيانات الأساسية والمعلومات.
2- دمج التنمية الحضرية والريفية والهجرة فى وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر، وجميع المبادرات الإنمائية.
3- ضمان التنمية الإجتماعية المستدامة للجميع بما فى ذلك تنمية رأس المال الإجتماعى والبشرى، ودعم المرأة.
4- الإعتراف بدور القطاع الخاص/ غير المنظم فى السكن وتطوير الحضر.
5- تعزيز تخطيط وتمويل المدن الكبرى، والمدن، والمستوطنات الحضرية بإشراك جميع أصحاب المصلحة.
6- تعزيز مبادرات التمويل الجزئى التى تستهدف مجموعات الفقراء من أجل تحسين مستوى الدخل.
7- إحترام الهجرة الداخلية وكذلك الحقوق الإنسانية للمهاجرين.
8- دعم القدرة على البناء للتنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن.
9- دمج الإتجاهات الديمغرافية واهتمامات السكان فى برامج التنمية الإجتماعية.
10- تقوية التعاون فيما بين القطاعات بين السكان والإسكان، وكذلك القطاعات الأخرى.
11- الإعتراف بتوصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية +10 ، واعتمادها، خاصة تلك التى تعالج قضايا التوزيع السكانى، والهجرة، والتوسع الحضرى.

ب- **<u>مجموعة العمل (2):</u>**

36- مجموعة العمل (2) كانت قد أنيطت بها مهمة النظر فى الحكم، وتمويل السكن، وتطوير الحضر- وقد خرجت المجموعة بالتوصيات التالية:

1- تعريف الحكم الرشيد بوضوح وبذل كافة الجهود الممكنة لتحسين ورصد إصلاح الحكم الحضرى.
2- تحديد الأسباب الجذرية للفقر فى الحضر، ونمو مناطق السكن البائس، وخاصة معدل النمو السكانى العالى وغير المسيطر عليه، وغير ذلك من المشاكل الإجتماعية فى المدن والمدن الكبرى الأفريقية.
3- تعزيز برامج رفع مستوى المناطق السكنية البائسة كعنصر أساسى فى خطط التنمية الوطنية.
4- دمج العوامل السكانية والديمغرافية فى التخطيط وتنفيذ برامج التنمية الحضرية.
5- تقوية المقدرات المحلية فى كل من تعزيز القدرات وتطوير الهياكل الأساسية.
6- تشجيع اللامركزية وتنسيق الروابط فيما بين القطاعات بما فى ذلك شراكة المجموعات العامة والخاصة.
7- النظر فى مواضيع النوع فى جميع برامج وأنشطة التنمية الحضرية.
8- معالجة البعد الثقافى للتنمية الإجتماعية.
9- تعزيز الشراكة العامة – الخاصة، وكذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى.
10- تعزيز مفهوم النيباد للمدينة فى إطار الأهداف الإنمائية للألفية.
11- إنشاء نظم للبيانات الأساسية والتوثيق، وتشجيع تبادل المعلومات، وإقتسام أفضل الممارسات والتجارب.

37- إضافة إلى ذلك، فإن مجموعات العمل قد نظرت فى تقنين وتأسيس آلية إستشارية لمتابعة ورصد تنفيذ نتائج الدورة الأولى للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر. كما ناقشت أيضا المواضيع المتعلقة بالمواقف المشتركة للوفود الأفريقية فى الإجتماعات الدولية القادمة، مثل الدورة (20) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان، الدورة (13) للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والجمعية العامة لإستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، والتى سوف تنعقد خلال عام 2005.

وفى هذا الصدد قامت المجموعات بوضع المادىء والتوصيات التالية، ذات الصلة بالوضع الدولى:

1- تشجيع المجموعة الدولية لتلعب أدوارا متزايدة فى مكافحة الفقر، والذى أصبح يتكاثف فى أفريقيا.

2- تعزيز رفع مستوى المناطق السكنية البائسة، وذلك عن طريق إستراتيجيات ملائمة للإسكان وتنمية الحضر، كمكون أساسى فى الخطط الوطنية لتطوير المدن الكبرى والمدن.

3- تقنين وضع المستوطنات ورفع مستواها كعنصر أساسى لخطط تطوير المدينة، وتوفير الخدمات الأساسية الممكنة وذلك لدرء تفشى المناطق السكنية البائسة.

4- تشجيع ضمان الإجارة كمكون أساسى لرفع مستوى المناطق السكنية البائسة، إستنادا على سياسة الأراضى المناصرة للفقراء والتى تؤكد على سلسلة من الخيارات الممكنة وغير المحصورة فى العقد الرسمى.

5- دمج الإعتراف القانونى والتنفيذ الفاعل لمساواة حقوق المرأة كمكون هام لرفع مستوى المناطق السكنية البائسة.

6- معالجة الفقر فى المدن كمسألة أساسية فى إطار تكاملى، وخاصة ما يتعلق بالمسائل الخاصة ببنود جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة للتنمية فى الدورة (13) الخاصة بالمياه، والصحة، والمستوطنات.

7- تشجيع زيادة المساعدات الخارجية لأفريقيا، من كلا القطاعين العام والخاص، لتكملة الموارد المحلية.

8- دعم السلطات المحلية والإقليمية للعمل بحسم ومسؤولية لمواجهة إحتياجات مواطنيها.

9- تعزيز إشراك فقراء الحضر، ومنظمات المجتمع المدنى فى إستراتيجيات تنمية المدينة ورفع مستوى المناطق السكنية البائسة، كعوامل فاعلة عوضا عن أن تظل مستفيدا سلبيا.

10- تشجيع المؤسسات المالية الدولية أن تستبعد أهداف الإستثمار للأهداف الإنمائية للألفية من ربطها بخدمة ديون الدول الأفريقية الأكثر فقرا.

11- تشجيع سلطات المدينة للقيام بدور قيادى فى تنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية الخاصة بالأهداف الإنمائية

للألفية، خاصة تلك المرتبطة برفع مستوى المناطق السكنية البائسة.

" 8 " **النظر فى تقرير، وخلاصات، وتوصيات إجتماع الخبراء، واعتمادها :**

- ملاحظات مفوض الإتحاد الأفريقى للشئون الإجتماعية:

38- سبق البحث فى التقرير، والخلاصات، والتوصيات، ملاحظات مفوض الإتحاد الأفريقى للشئون الإجتماعية، صاحبة السعادة بينس جاواناس. وبعد أن شكرت الوفود على مشاركتها، أعربت عن إعتذارها لعدم تمكنها من المشاركة فى الجزء الأول من إجتماع لجنة السكان الأفريقية/ إجتماع الخبراء، وهو يعتبر مكونا أساسيا لهذا المؤتمر الهام. وأوضحت أن ذلك يعزى إلى أن إجتماع لجنة السكان الأفريقية كان قد تزامن مع الدورة (4) لمجلس رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقى، وأنه كان لزاما عليها أن تشارك فى تلك القمة، وخاصة المناقشات الخاصة بالأمن الغذائى، مرض فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز، الملاريا، السل، وشلل الأطفال. وقد كان ذلك فى إطار مكافحة الفقر والقضاء عليه، كما كان يهدف إلى أن يكون الإنسان هو محور التنمية.

39- وقد ذكرت المفوض بأنه، ولأول مرة، فإن لجنة السكان الأفريقية قد لعبت دور إجتماع الخبراء للإعداد لإجتماع مؤتمر وزارى قطاعى خاص بالإسكان وتنمية الحضر. ومن بين أهداف كلمتها، أنها أرادت أن تشكر الخبراء، وأن تؤكد لهم أيضا أن الإتحاد الأفريقى ينطلق فى هدوء. كما لاحظت أنه من بين (10) مفوضين، فإن (50%) منهم من النساء، وأن مفوضية الإتحاد الأفريقى تعتبر ذات دور نموذجى داخل وخارج أفريقيا فى دمج مسائل النوع. وخلصت إلى أن أكدت على تقديرها للخبراء وهيئة المكتب وعن دعمها لهم.

40- تم النظر بعناية كاملة، فقرة – فقرة، فى الوثائق التالية، وتم إعتمادها بعد تعديلها:

1- مشروع إطار العمل المدعوم لتعزيز ترقية المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا.

2- مشروع القرار الخاص بإنشاء آلية إستشارية للوزراء المكلفين بالأراضى، والإسكان، وتنمية الحضر.

3- الموقف الأفريقى فى الدورة (13) للجنة التنمية المستدامة، واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية،

والدورة (20) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان.

4- تقرير إجتماع الخبراء.

" 9 " **الملاحظات الختامية:**

41- إختتم الإجتماع السيد/ م. مابوكهولو، إدارة الإسكان فى جنوب أفريقيا، ورئيس الإجتماع. وشكر الوفود على صبرها وحماسها فى المشاركة فى أعمال الجلسات العامة ومجموعات العمل. وقد أكد على شكره للوفود بصفة خاصة على عملها الدؤوب للخروج بمشروع لإطار العمل المدعوم لتعزيز التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا. كما أعرب عن شكره للسيد كيميتى رئيس لجنة السكان الأفريقية على تعاونه، وللأمانة المشتركة للإتحاد الأفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان على التنسيق الجيد بينهما فى هذا المؤتمر، ولإدارة الإسكان فى جنوب أفريقيا على دعمها وإستضافتها للمؤتمر.

الملحق (2): إطار العمل المدعوم للتنفيذ ونتائج إجتماع الخبراء:

1- إستعراضى عام:

42- إن النمو السكانى السريع فى أفريقيا قد ظل يصحبه توسع سريع فى المناطق الحضرية. ولم تكن خطى التنمية الإجتماعية – الإقتصادية فى المراكز الحضرية متسقة مع تنمية الهياكل الأساسية وتسهيلات الخدمات الإجتماعية. ففى بعض المدن يصل سكان المناطق السكنية البائسة أكثر من 60% من إجمالى السكان. وبالتالى، فإن غالبية سكان المدن فى أفريقيا يعيشون فى فقر مدقع، وفى حالة بائسة من الأمية، وفى ظروف سكنية لا تليق بحياة البشر.

43- وهنالك جهود وطنية وإقليمية تبذل للتخفيف من معاناة السكان فى المدن، وذلك فى إطار عملية تنفيذ المبادرات القارية والعالمية، وفيما يلى بعضها:

- لقد أقر مؤتمر القاهرة 1994 الخاص بالسكان والتنمية، بأن " عملية التوسع الحضرى تعتبر أساسية فى التنمية الإجتماعية – الإقتصادية ".. وأوصى " بالعمل من أجل توزيع سكانى أكثر توازنا وذلك بتعزيز التنمية المستدامة فى كل من مناطق الإرسال والتلقى". وأكد المؤتمر بوضوح أن " مثل هذه التنمية ينبغى أن تكون

جيدة من حيث البيئة، وأن تعزز التكافؤ الإقتصادى، والإجتماعى، وبين الجنسين.

- وفى قمة إسطنبول لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان فى 1996، وفى " إستانبول +5 " لإستعراض قمة الإسكان الثانية، فقد تمت مطالبة الحكومات بأن تتخذ التدابير الضرورية لضمان المأوى الملائم للجميع، وتخفيف حدة الفقر فى الحصر، وتعزيز التنمية الإجتماعية الشاملة.
- تحث الأهداف الفرعية (10) و (11) من الأهداف الإنمائية للألفية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة " بأن تقلل إلى النصف، بحلول عام 2015، السكان الذين لا يستطيعون الحصول بصفة مستدامة على مياه الشرب النقية، والخدمات الصحية الأساسية". وأن " تكون أيضا قد حققت، بحلول عام 2020، تحسنا هاما على حياة ما لا يقل عن (100) مليون نسمة من سكان المناطق السكنية البائسة".
- وتعترف الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (النيباد) بدور المدن الأفريقية كمحرك للتنمية الإجتماعية – الإقتصادية والنمو، وكعامل مساهم فى التكامل الإقليمى وأهداف الإتحاد الأفريقى والنيباد، والتى تحتاج إلى أن تطور على أسس مستدامة.
- أعرب مقرر مابوتو رقم DEC.29 (II) ، الصادر عن مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، 2003، عن إهتمامه بأنه " ... إذا ترك على عواهنه، فإن التوسع الحضرى السريع سوف يقود إلى توسع نطاق الفقر الحضرى فى القارة الأفريقية مع تداعيات المشاكل التى تعانى منها أغلبية السكان الحضريين من بطالة، وعدم الأمن الغذائى، وشظف المعيشة فى الظروف الصعبة فى المناطق السكنية البائسة، وغير ذلك من المساوىء المماثلة ..." وقد طلب المجلس من الإتحاد الأفريقى بالتعاون مع برنامج الأمم

المتحدة للإسكان العمل من أجل تنفيذ هذا المقرر.

- فى مايو 2004 تم تنظيم أول منبر للنيباد خاص بالمدن، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإسكان. وقد صادق المنبر على الأولويات التى حددتها مدن (7) دول أفريقية، هى : باماكو، دوالا، دوربان، لاجوس، لوساكا، نيروبى، والرباط أى الأهداف الأولى لمبادرة النيباد الخاصة بتنمية المدن.
- وقد أوضح المؤتمر الدولى للسكان والتنمية +10، لعام 2004، للإستعراض، أوضح أن الكثير من المدن فى إقليم اللجنة الإقتصادية لأفريقيا تواجه تحديات أساسية فى توفير الخدمات الأساسية (الإسكان، النقل، التخلص من نفايات المجارى)، وأن ذلك يعزى إلى حد كبير إلى المعدل السريع لإرتفاع نسبة السكان، وزيادة إنعدام الأمن، وندرة الإستثمار الأجنبى، وسوء الإدارة الإقتصادية".
- كما أن الرؤية، والمهمة، والخطط الإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأفريقى التى تم إعتمادها، قد تضمنت جميع الإلتزامات السابقة الخاصة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية للقارة، كما أكدت من جديد على دور المدن الكبرى والمدن الأفريقية كمراكز للتنمية الإقتصادية والتكامل الإجتماعى. وقد دعمت هذه الخطط مبادرات المدن للنيباد والإلتزام بتوفير الدعم السياسى وتوفير السياسات من أجل إنجاح تنفيذ هذه المبادرات.
- إن هذه الإستجابات الإقليمية والدولية للتحديات التى يفرضها التوسع الحضرى السريع، إضافة إلى النقص الهائل فى الخدمات الإجتماعية، يستدعى تعاونا مشتركا بين مفوضية الإتحاد الأفريقى، وبرنامج الأمم المتحدة للإسكان، وحكومة جنوب أفريقيا إجتماع مجموعة الخبراء للجنة السكان الأفريقية، والمؤتمر

الوزارى الأفريقى الأول للإسكان وتنمية الحضر، تحت موضوع " التوسع الحضرى، المأوى، والتنمية: من أجل برنامج عمل مدعوم لتطوير المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا".

- وقد نتج عن توصيات ونتائج الإجتماع تطوير هذا الإطار المدعوم من أجل تنفيذ برامج التنمية المستدامة للمدن الكبرى والمدن.

2- <u>التوسع الحضرى: التحديات والفرص:</u>

44- سوف يتضاعف عدد سكان أفريقيا من (888) مليون نسمة فى عام 2005، إلى (77ر1) بليون نسمة، خلال الثلاثين (30) عاما القادمة. وفى خلال نفس هذه الفترة سوف يزداد عدد سكان الحضر من (353) مليون نسمة (7ر39%) على (748) مليون نسمة، أى بمعدل (4-5%) فى العام. وهذا يعنى أنه خلال فترة (30) عاما، فإن (400) مليون نسمة سوف تتم إضافتهم إلى سكان الحضر. وكما تم تسليط الأضواء فى مؤتمر القاهرة فى 1994، المؤتمر الدولى الخاص بالسكان والتنمية، بأن عملية التوسع الحضرى تعتبر عنصرا أساسيا فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

45- فى عام 2001، كمقدر نسبة الأفارقة الذين يقطنون المناطق السكنية البائسة فى الحضر، بنحو (61%)، من هؤلاء (54%) من أفريقيا جنوب الصحراء، و(7%) من شمال أفريقيا. بل إنه من الملاحظ أيضا بجانب إرتفاع نسبة سكان المناطق السكنية البائسة فى أفريقيا جنوب الصحراء، فإن نسبة (9ر71%) هؤلاء الذين يعيشون فى المناطق الحضرية، هم فى الواقع يقطنون مستوطنات عشوائية. وبالإضافة إلى ما سبق أعلاه، فإن نسبة (57%) يفتقرون إلى الخدمات الصحية الجيدة و (43%) يفتقرون على مصادر المياه الصحية.

46- من المقرر أن نسبة (71%) من السكان يعيشون فى حالة فقر، وأن (2) من كل (5) أفراد يعيشان فى حالة فقر مدقع (بمعدل أقل من دولار واحد فى اليوم). ففى أفريقيا، هنالك (31) دولة يوجد فيها مؤشر التنمية البشرية فى وضع يقل عن (500%)، أى بما يعادل (46) عاما لمتوسط عمر الفرد عند ولادته، وأن معدل دخل الفرد السنوى من إجمالى الناتج المحلى هو (469) دولارا فى العام. وإضافة إلى هذه التحديات، فإن أفريقيا تظل أكثر مناطق العالم تضررا من مرض فقدان المناعة المكتسبة/ الإيدز، حيث

يقدر عدد المصابين بنحو (4ر25) مليون نسمة فى نهاية 2004. وقد توفر خلال نفس الفترة (3ر2) مليون نسمة بالغين وأطفالا من هذا الوباء والأمراض المرتبطة به.

47- تعتبر المهجرة من الريف إلى الحضر من العناصر الأساسية للنمو السكانى الحضرى. ومن العوامل الأخرى فى أفريقيا، التى تسهم فى هذه الظاهرة هى الحروب الأهلية، والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، وقد أصبحت المناطق الحضرية هى الملجأ للذين طردوا من مساكنهم بسبب الحروب كما تحولت معسكرات اللاجئين القائمة قرب المدن من أجل الحصول السهل على المساعدات الطارئة إلى شكل دائم من أشكال المستوطنات فى منطقة البحيرات الكبرى، فى وسط أفريقيا، وفى مناطق عديدة من غرب أفريقيا. ويقدر عدد اللاجئين الذين يحتاجون إلى المساعدات والحماية الآن بنحو (20) مليون لاجىء. كما أن هنالك نحو(25) مليون نسمة هم الآن نازحون فى داخل أوطانهم نتيجة للعنف وسوء معاملة حقوق الإنسان.

48- لقد ألزم رؤساء دول وحكومات الأمم المتحدة، فى عام 2000، بنيويورك، أنفسهم بإعلان الألفية، والتى توفر إطارا للتنمية المتكاملة. إن الهدف رقم (7) – الإستدامة البيئية – الأهداف الفرعية (10) و (11) تعالج تحديات السكن وتنمية الحضر – وفى داخل إطار أوسع للتدخلات الإجتماعية والإقتصادية " إن تحسين مستوى حياة سكان المناطق البائسة" يعنى الحصول على المياه النقية، والخدمات الصحية، وضمان الإجازة، وديمومة السكن، ومساحات كافية للمعيشة، والخدمات الإجتماعية الأخرى مثل الصحة والتعليم.

49- وفى أفريقيا، ذات التوسع الحضرى السريع، فإن تعزيز التوسع الحضرى المستدام يتطلب أكثر من أى وقت مضى تخطيطا إستراتيجيا وتنمويا، والبناء الوفاقى، ودمج النوع، والتعاون الدولى، وبناء القدرات، والتعاون بين الجنوب والجنوب، ونظم حل النزاعات.

50- ورغم ما ذكر آنفا، فإن التوسع الحضرى يعتبر تطورا إيجابيا. بيد أنه، ما لم يكن هنالك التوزيع العادل للأرض، والمأوى الملائم، والخدمات الأساسية، فإن البيئة الحضرية سوف تكون واحدة من أخطر المهددات للحياة. فالإرادة السياسية، واللامركزية، والحكم الرشيد، وتقوية السلطات الوطنية والمحلية، إضافة إلى تبنى عمليات شاملة لتعبئة الموارد المحلية، والتصرف المسؤول فى

هذه الموارد، وإتخاذ القرار، كل هذه مسائل أساسية لمواجهة تحديات التوسع الحضرى فى أفريقيا.

3- **إطار العمل المدعوم للإسكان وتنمية الحضر فى أفريقيا:**

51- يهدف الإطار إلى تحديد واقتراح التدابير من أجل سياسات أفريقية واستراتيجيات فاعلة لتنمية الحضر، وذلك لقيادة أنشطة أصحاب المصالح (الحكومية وغير الحكومية) فى عملية التنمية الحضرية، وبالتالى توجيهها إلى تحقيق الرؤية الحضرية الجماعية.

3-1- التركيز المناصر للفقراء وتحديد أولويات الضعفاء:

3-1-1- إن الفقر هو التحدى الأكبر للتوسع الحضرى.
والمطلوب هو التركيز على الحد من الفقر الحضرى وذلك من أجل إستراتيجية تنمية المدن الكبرى والمدن، واستراتيجيات مكافحة الفقر.

3-1-2- إن وسائل المعالجة المتقاطعة والمتكاملة لمعالجة، من بين جملة أمور أخرى، المياه، الخدمات الصحية، والمستوطنات، تعتبر مسألة أساسية للحد من الفقر – إن طرق المعالجة متعدةة القطاعات التى تأخذ فى حسبانها النوع، والمسنين والمعوقين، تساهم فى معالجة جميع الجوانب الخاصة بتحسين البيئة المعيشية، وينبغى أن يتم تطبيقها حتى تقلل المخاطر والضعف.

3-1-3- ينبغى تشجيع ودعم العمليات الشاملة لإتخاذ القرار بغشراك منظمات المجتمع المدنى. كما ينبغى التركيز بصفة خاصة على إشراك المرأة والفقراء.

3-1-4- ينبغى تشجيع الدول الأعضاء على دعم المرأة، بإزالة أو إعادة النظر فى القوانين التمييزية ضد المرأة، خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية، وتعزيز الإجراءات الإيجابية من أجل التقوية الفاعلة لحق المرأة فى ملكية الأرض والمأوى. وكذلك أيضا، الإعتراف القانونى والتنفيذ الفاعل لحقوق الملكية الفعلى للمرأة، إذ أن المرأة شرط ضرورى مسبق لرفع مستوى المناطق السكنية البائسة بصورة فاعلة.

3-1-5- رفع مستوى الوعى عن طريق عملة خاصة بحقوق ملكية المرأة للأرض.

3-2- تحديات المناطق السكنية البائسة فى أفريقيا:

3-2-1- ينبغى أن يكون رفع مستوى المناطق السكنية البائسة فى إطار تطوير سياسات الإسكان وتنمية الحضر مكونا ضروريا فى الخطط القومية، واستراتيجيات تطوير المدن الكبرى والمدن، والوثائق الخاصة باستراتيجيات الحد من الفقر.

3-2-2- إن مسألة ضمان الإجارة تعتبر عنصرا أساسيا فى دعم سكان المناطق السكنية البائسة ، وأنها ينبغى أن ترتكز على سياسة للأراضى ترتكز على مناصرة الفقراء وتؤكد على سلسلة من الخيارات الممكنة التى لا تستند على العقد الرسمى وحده – كما ينبغى أيضا أن تقوم الحكومات بحملات لضمان الإجازة.

3-2-3 حث الحكومات، وبالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، على وضع أهداف وطنية لرفع مستوى المناطق السكنية البائسة، مع الأخذ فى الإعتبار إتجاهات التوسع الحضرى والأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمناطق السكنية البائسة، وأن تضع خططا واستراتيجيات للحيلولة دون إنتشار مناطق سكنية بائسة جديدة .

3-2-4- ينبغى أن تلعب المدن دورا قياديا فى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة برفع مستوى المناطق السكنية البائسة.

3-3- تعميق الفهم الخاص بأسواق الأراضى الحضرية:

3-3-1- تحديد ونشر دور الأراضى الحضرية فى الحد من الفقر، والتنمية الإقتصادية، والإستدامة البيئية فى إطار أفريقى. كما ينبغى توفير الأراضى بصورة ممكنة للفقراء، وضمان شفافية سوق الأراضى.

3-3-2- البحث فى الوسائل التى تعمل بها أسواق الأراضى والإسكان الحضرية بصورة رسمية وغير رسمية فى المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا، وكيف يمكن لهذه الأسواق أن تعمل بصورة أفضل من أجل الفقراء.

3-4- الإصلاحات السياسية والقانونية:

3-4-1- ينبغى مراجعة وتعديل السياسات والقوانين لضمان:

- إحترام حقوق المواطنين فى الحركة فى المدن الكبرى والمدن، ودعمهم من أجل التمكن من الحصول على الفرص الإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية.
- دعم، وتشجيع، وتقوية الجهود المبذولة لتحسين نوعية الحياة وتقوية الحقوق فى المأوى، وضمان الإجارة، والخدمات التى تقدم لساكنى المناطق السكنية البائسة.

3-5- إدارة وحكم حضرى أكثر فعالية:

3-5-1- يعتبر تحسين الحكم الحضرى عنصرا ضروريا لمعالجة تحديات تنمية الحضر، بما فى ذلك الحد من الفقر.

3-5-2- رصد الحكم الحضرى لضمان الإدارة الحضرية الفاعلة للموارد الحضرية بهدف القضاء على الفساد.

3-5-3- ينبغى أن يكون فى معية اللامركزية الموارد المادية، والبشرية، والمالية اللازمة. وبالتالى، لابد من تقوية قدرات الحكومة المحلية لمعالجة تحديات الإدارة الحضرية.

3-5-4- ينبغى على طرق المعالجة متعددة القطاعات، والتخطيط الشامل والواسع محليا/ وحضريا أن تستجيب لأهداف الإستدامة البيئية، وتطوير إدارة الأراضى، وعملية الإشراك فى إتخاذ القرار الذى يتناسب وواقع المدن الأفريقية.

3-5-5- تقوية الإعلام والبيانات الأساسية التى تحتاجها الحكومات المحلية للتنمية والتخطيط.

3-5-6- إنشاء المنابر المؤسسية للشراكات من أجل تقديم الخدمات واتخاذ القرارات، وذلك بين القطاعين العام والخاص، المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المرتكزة على المجموعة.

3-5-7- يعتبر التخطيط الواسع الفاعل مسألة أساسية للتنمية المستدامة للحضر، فاهتمامات التنمية الحضرية والريفية ليست محصورة فى كل جانب على حدة.

3-5-8- خلق علاقات جيدة فيما بين الحكومات على الصعيد الوطنى، الإقليمى، الدولة/ الولاية، والحكومة المحلية/ البلدية، وإنشاء أطر مؤسسية للحكم الفاعل للمدن الكبرى.

3-6- إتجاهات السكان والهجرة والتوسع الحضرى:

4-6- 3-6-1- ينبغى إعتماد توصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية +10، حول التوزيع السكانى، والهجرة، والتوسع الحضرى فى أفريقيا، ينبغى إعتمادها صراحة، ودمجها فى الوثائق الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر، وجميع مبادرات التنمية.

3-6-2- تعزيز الإستثمارات فى القطاعات الإجتماعية، وخاصة التعليم والصحة للحد من الفقر الحضرى.

3-6-3- تعزيز البحث الخاص بمسائل التوسع الحضرى، وإنشاء شبكات للبيانات والمعلومات لتقوية الإدارة والتخطيط الحضرى.

3-6-4- دمج إتجاهات واهتمامات السكان فى برامج التنمية الإجتماعية فى المناطق الحضرية.

3-7- بناء القدرات:

3-7-1- ينبغى دعم القدرات المؤسسية للإتحاد الأفريقى والمجموعات الإقتصادية الإقليمية من أجل معالجة تحديات التوسع الحضرى.

3-7-2- ضمان بناء القدرات الإنمائية الحضرية لوضع برامج ثابتة، ومستدامة، وملائمة، على كل المستويات الحكومية، وخاصة على مستوى منظمات المجتمع المدنى.

3-8- تمويل تنمية الحضر والإسكان:

3-8-1- تعزيز القطاع الخاص والسلطات المحلية لإستدرار الدخل لتمويل تنمية الحضر والإسكان.

3-8-2- تتطلب تنمية الحضر الأفريقية التعاون الدولى. وتعتمد التنمية الأفريقية الفاعلة للحضر على التعاون الدولى فى مجالات المساعدات الإنمائية، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، والتى لا يمكن لأفريقيا دونها أن تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية.

3-8-3- تعزيز إنشاء وتقوية الأطر التنظيمية، والقوانين، واللوائح بصورة تتسم بالمرونة، لتمكين المؤسسات التمويلية، والنيباد، وبرامج المدن، من ضمان الإسكان الفعلى والمستدام، وتمويل برامج الإنماء الحضرى.

3-8-4- بناء القطاع المالى بصورة تتلائم مع كل دولة، حتى يمكن أن تكون هنالك سلسلة من الخيارات المالية الملائمة، والمستدامة، والفاعلة، وأن تكون متوفرة بصورة واسعة تصل إلى مختلف قطاعات المجتمع، وخاصة المرأة، والتى تعتبر أكثر العناصر ضعفا، والفقراء.

3-8-5- دعم قطاع البناء، بما فى ذلك المؤسسات الصغيرة والوسيطة، وقطاع المجموعة، والذى يشمل رفع مستوى المناطق السكنية البائسة، من أجل إستخدام تقنية ملائمة وقليلة التكلفة، لدفع عملية التنمية الإقتصادية.

3-8-6- إن إشراك قطاع البناء فى رفع مستوى المناطق السكنية البائسة من شأنه الإسهام فى التنمية الإقتصادية للمراكز الحضرية وإعادة تنشيط القطاع غير النظامى.

3-8-7- ينبغى العمل على الحصول على زيادة الدعم المالى من المجموعة الدولية لبناء القدرات، والخبرة الفنية، والتمويل.

3-9- الآلية الإستشارية:

3-9-1- إنشاء وتقنين آلية إستشارية للوزراء الأفارقة المكلفين بالإسكان وتنمية الحضر. وسوف تلعب هذه الآلية الإستشارية دورا هاما فى تنفيذ مقرر مابوتو ، 2003 الخاص بتعزيز تنمية وتطوير المدن الكبرى والمدن فى أفريقيا، القرار رقم ASSEMBLY/AU/DEC.29 (II) ,

3-9-2- ينبغى أن تقوم الآلية الإستشارية بما يلى:

- أن تكون بمثابة منبر لمناقشة تحديات الحضر على الصعيدين القارى والإقليمى كأساس للإستراتيجيات على المستوى الوطنى وعلى مستوى المدينة وكمحور للتركيز لمناقشة الأنشطة الخاصة بالإسكان فى إطار الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بهذا الموضوع.
- زيادة ودعم التنمية الحضرية التجريبية وممارسة إدارة أراضى الحضر فى أفريقيا.
- تسهيل التعاون بين الجنوب والجنوب وتبادل الخبرات، والبحوث، وأفضل الممارسات.
- تطوير فهم أفضل لإجارة الأراضى الحضرية وتفاعلات سوق الأراضى فى أفريقيا.
- دعم وتقوية مبادرة النيباد للمدن.
- الإشتراك مع شركاء التنمية والجهات متعددة الأطراف بشأن مسائل تنمية الحضر فى أفريقيا وتمويلها.
- تعزيز وتقوية الروابط بين مؤسسات البحث من أجل فهم أفضل للأهمية الإقتصادية، والقانونية، والمالية لتنمية الحضر والأراضى الحضرية فى أفريقيا.
- دمج المسائل الحضرية وغيرها من المسائل التى تعالج مسألة المستوطنات فى أطر الإقتصاد الكلى والميزانيات الوطنية للحكومات الأفريقية بما فى ذلك صندوق الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا، والوثائق الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر، وغيرها من البرامج.
- أن تكون بمثابة منبر للدعوة للحكم الحضرى الرشيد وضمان الإجارة.
- توفير نقطة إرتكاز بين مختلف الجوانب الملائمة للخطة الإستراتيجية للإتحاد الأفريقى، وبرنامج النيباد، وكذلك العمليات والمبادرات الدولية المتماشية مع الأنشطة الحضرية للتنمية المستدامة.
- إنشاء آلية لرصد وتقييم إصلاحات الحكم الحضرية.

3-9-3- خلق الروابط مع المؤتمرات الوزارية الأخرى التى تعمل فى مجالات تتعلق بأنشطة الإسكان، بما فى ذلك، وليست محصورة على، المسائل الخاصة بتوفير المياه، الحكومات المحلية، والبنى التحتية.

" 4 " من أجل موقف أفريقى مشترك فى الإجتماعات الدولية القادمة:

52- ينعكس موقف الحكومات الأفريقية فى دعم الرسائل المشتركة التى يبعث بها إلى الدورة (20) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان، والدورة (13) للجنة التنمية المستدامة، واستعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، ومنبر بكين للإستعراض، والتى سوف يتم تنظيمها جميعا خلال عام 2005.

53- ويحدد إطار العمل المدعوم أولويات أفريقيا فى هذه المنابر على النحو التالى:

1- إن الفقر، والذى يتمركز بصورة متزايدة فى المدن الأفريقية، هو القضية الحضرية الأهم التى ينبغى أن تعالجها المجموعة الدولية.

2- ينبغى أن تشكل مسألة رفع مستوى المناطق السكنية البائسة، وفى إطار الإستراتيجيات الشاملة للتنمية والإسكان، ينبغى أن تشكل عنصرا أساسيا فى الخطط الوطنية، واستراتيجيات تطوير المدن والمدن الكبرى، ووثائق إستراتيجيات الحد من الفقر.

3- تقنين وضع المستوطنات ورفع مستواها، ينبغى أن يكون عاملا أساسيا فى إستراتيجيات تطوير المدن والمدن الكبرى، مع توفير الإمكانيات لتوفير الأراضى التى بها خدمات بتكاليف معقولة، وذلك للحيلولة دون قيام مستوطنات جديدة.

4- إن وجود إجازة مضمونة يعتبر مسالة ضرورية فى رفع مستوى المناطق السكنية البائسة لمعالجة مشكلة الفقر الحضرى، كما ينبغى أن ترتكز على سياسة للأراضى مناصرة للفقراء من شأنها التأكيد على سلسلة من الخيارات الممكنة، بما فيها العقود غير الرسمية.

5- دعم مساواة النوع ودعم المرأة ينبغى أن يكون جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر الحضرى. كما أن الإعتراف القانونى والتنفيذ الفعلى لمساواة المرأة فى حقوق الملكية يعتبر شرطا مسبقا أساسيا لرفع مستوى المناطق السكنية البائسة بصورة فاعلة.

6- ينبغى أن تكون مجالات الأولويات لنشاط المرأة خلال العقد القادم فيما يلى: المستوطنات، الفقر الحضرى، المأوى من أجل الجميع، ضمان الإجارة، الأرض وحقوق الملكية، المياه، الصحة، المواصلات، توفير الطاقة،

إشراك المرأة فى إتخاذ القرارات على جميع المستويات، دمج النوع فى تخطيط وتطوير المحليات، والحصول على القروض.

7- لا يمكن معالجة الفقر فى المدن بصورة مرضية عن طريق السياسات والإستراتيجيات القطاعية، إذ أنه مشكلة متقاطعة الأضلاع، ولا بد من أن يتم حلها بصورة تكاملية. وهذا ينطبق على مواضيع الـدورة (13) للجنة التنمية المستدامة، مثل المياه، والخدمات الصحية، والمستوطنات.

8- تقتضى التنمية الحضرية المستدامة فى أفريقيا أن تقوم الدول المتقدمة بالوفاء بالإلتزامات التى قطعتها على أنفسها فى مؤتمر النقد الخاص بتمويل التنمية. وهو ما ينبغى أن يركز على توفير موارد جديدة إضافية (7% من إجمالى الناتج القومى للدول المتقدمة لمساعدات التنمية الرسمية)، وذلك لشحذ الموارد المحلية بما فى ذلك الموارد التى توفرها المجموعات، كما أن عبء المديونية الذى ترزح تحته الكثير من الدول الأفريقية هو عقبة تعيق قدراتها فى معالجة مسالة الإسكان وتنمية الحضر – عليه، من الأولويات أن تقوم المؤسسات التمويلية الدولية بإستبعاد الإستثمارات فى القطاع الحضرى، وتلك المنصوص عليها فى الأهداف الإنمائية للألفية، من ديون الدول النامية.

9- تتطلب تنمية الحضر الأفريقية التعاون الدولى. وتعتمد التنمية الحضرية الأفريقية الفاعلة على مساعدات التنمية، التعاون الدولى فى مجالات المساعدات الإنمائية، تخفيف الديون، والوصول إلى الأسواق، والتى دونها لا يمكن لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف "9"). ومن أجل تنمية الحضر المستدامة، ينبغى دعم الحكومات على جميع المستويات لتعمل بحسم وإيجابية لسد إحتياجات مواطنيها. وهذا موضوع يحتاج إلى المساعدات الفنية، وبناء القدرات المدعوم من من قبل المجموعة الدولية.

10- لمعالجة مشكلة الإستبعاد، ينبغى على المجتمع المدنى الحضرى بصفة عامة، والفقراء بصفة خاصة الإشتراك فى إستراتيجيات تطوير المدينة، وأنشطة رفع مستوى

المناطق السكنية البائسة، كعوامل فاعلة، وليس كمستفيدين سلبيين.

11- من الضرورى أن تقوم السلطات بلعب دور رائد فى تنفيذ خطط العمل الوطنية والمحلية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف رفع مستوى المناطق السكنية البائسة.

الملحق (4): إعلان بشأن إنشاء المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر، دوربان، جنوب أفريقيا، 3-4 فبراير 2005:

نحن الوزراء الأفارقة المكلفين بالإسكان وتنمية الحضر، المجتمعون فى دوربان، ثيكونى، جنوب أفريقيا، 3-4 فبراير 2005، للنظر فى تحديات الإسكان والتوسع الحضرى فى أفريقيا،

إذ نعرب عن ترحيبنا وارتياحنا للإعتراف بتحديات المستوطنات مع المياه، والطاقة، والصحة، والتنوع الحيوى فى خطة جوهانسبيرج للتنفيذ، وللعمليات التى بادرت بها لجنة التنمية المستدامة حول المياه، والخدمات الصحية، والمستوطنات،

وإذ نذكر بمؤتمر القاهرة الدولى الخاص بالسكان والتنمية، 1994، والذى يقر بأن " عملية التوسع الحضرى تعتبر عنصرا أساسيا فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية..،

وإذ نذكر أيضا بأن المؤتمر الثانى للأمم المتحدة الخاص بالمستوطنات، المنعقد بإسطنبول فى 1996، وإستعراض أنشطة الإسكان المضمنة فى **الإعلان الخاص بالمدن وغيرها من المستوطنات فى الألفية الجديدة،** الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 2-525 ، 9 يونيو 2001،

وإذ نأخذ فى الإعتبار مولد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) فى 2001،

وإذ نلاحظ أن أفريقيا هى أسرع منطقة فى العالم فى التوسع الحضرى، بصورة يتضاعف معها سكان الحضر مرة كل واحدة كل (20) عاما، وأن ذلك من شأنه أن يفرض تحديات تفوق مقدرة الحكومات، والسلطات المحلية، وغيرها من المؤسسات، على إدارتها،

وإذ نعرب عن إدراكنا بأن (72%) من سكان الحضر فى أفريقيا يعيشون فى مناطق سكنية بائسة دون الحصول على الأرض، والمأوى الملائم، والخدمات الأساسية، والبيئة الحضرية التى يمكن أن تتحول إلى أخطر العوامل تهديدا لحياة الإنسان، مما يتطلب آليات للتمويل المستدام للإسكان وتنمية الحضر،

وإذ نلاحظ أن الإرادة السياسية، واللامركزية والحكم الرشيد، وتقوية السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك تبنى العمليات الشاملة لإتخاذ القرار، تعتبر مسائل أساسية فى معالجة تحديات التوسع الحضرى فى أفريقيا،

وإذ نعرب عن إدراكنا بأن حقيقة الفقر الحضرى المتنامى، وتأنيث الفقر، يتطلب طرق علاج تستجيب للنوع لتنمية الحضر المستدامة،

وإذ نعرب عن إعترافنا بأن آثار الكوارث الطبيعية، والحروب الأهلية، وآثار وباء فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز على ظروف الحياة فى المدن والمدن الكبرى،

وإذ نعرب عن إعترافنا بالعلاقة بين الريف والحضر، واعتمادهما على بعضهما البعض فيما بين المدن، والمدن الكبرى، والمناطق الريفية الخلفية،

وإذ نعرب عن ترحيبنا بالمبادرات الدولية والإقليمية لمعالجة تحديات المستوطنات والتوسع الحضرى، وخاصة الهدف (7)، الهدف الفرعى (11) من الأهداف الإنمائية، وعملية لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج المدينة للنيباد،

وإذ نسترشد بمقرر مابوتو، رقم 29، يوليو 2003، الذى إتخذه القادة الأفارقة فى الدورة الثانية لمجلس رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقى، والذى ينص على " أنه إذا ترك على عواهنه، فإن التوسع الحضرى السريع سوف يؤدى إلى توسع الفقر الحضرى فى القارة، مع ما يتمخض عن ذلك من مشاكل قد أدت بالفعل إلى البطالة المتفشية فى أوساط غالبية السكان، وانعدام الأمن الغذائ، والحياة المتدنية فى المناطق السكنية البائسة، وغيرها من المناطق غير المخططة التى تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل المأوى اللائق، والمياه النقية، والخدمات الصحية، إضافة إلى ما يهدد صحتهم وسلامتهم،

وإذ نلاحظ أن مقرر المجلس لتعزيز التطور المستدام للمدن الكبرى والمدن فى أفريقيا، ولجنى ثمار الفائدة من إمكاناتها الكامنة كمراكز للنمو الإقتصادى، وأماكن لإغتنام الفرص والإزدهار لجميع الشعوب الأفريقية،

وإذ نلاحظ أيضا أن تنفيذ هذا المقرر يتطلب دعوة مستدامة على أعلى المستويات السياسية، وبالتالى إنشاء الآلية الملائمة،

وإذ نأخذ علما بتقرير لجنة السكان الأفريقية، التى عملت كمجموعة خبراء للإجتماع الذى أعد لهذا المؤتمر، وأعد إطار العمل المدعوم لتنفيذ التنمية المستدامة للإسكان والتطور الحضرى فى أفريقيا، والموقف الأفريقى المشترك فى الإجتماعات الدولية المقبلة (ملحق بهذا القرار)،

نعبر عن عميق إمتناننا وتقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا على الجهود التى بذلتها من أجل عقد هذا المؤتمر واستضافة تدشينه فى هذه الدورة الإفتتاحية، والتى سوف تؤدى إلى تأسيس المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر.

نشيد بمفوض الشئون الإجتماعية للإتحاد الأفريقى والمدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات، على جهودهما المشتركة التى أدت على إقامة هذا المؤتمر.

نعبر عن تقديرنا للجهود القيمة لجميع الشركاء المتعاونين، بما فى ذلك لجنة السكان الأفريقية، وصندوق الأمم المتحدة للإحصاء السكانى، وغيرها من المؤسسات.

نؤكد من جديد على إلتزامنا بالتغلب على الصعاب التى تواجهنا فى تنفيذ أنشطة الإسكان، وخطة جوهانسبيرج للتنفيذ، وإعلان الألفية.

نقرر إنشاء المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر، كآلية إستشارية لتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات فى أفريقيا تحت رعاية الإتحاد الأفريقى.

نقرر أيضا أن المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر سوف يقوم، من بين جملة أمور أخرى، بما يلى:

- أن يكون بمثابة منبر لمناقشة تحديات الحضر على الصعيدين القارى والإقليمى، كأساس للإستراتيجيات على المستوى الوطنى والإقليمى، وكنقطة إرتكاز لمناقشة الأنشطة الخاصة بالإسكان والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الفرعية.
- أن يتولى الريادة ودعم التحديد فى تنمية الحضر وممارسات إدارة الأراضى الحضرية فى أفريقيا.
- تسهيل تبادل الخبرات، والبحوث، والتجارب، وأفضل الممارسات بين الجنوب والجنوب ودوليا.
- تطوير فهم أفضل لإجارة الأرض الحضرية وتفاعلات سوق الأراضى فى أفريقيا.
- دعم وتقوية مبادرة النيباد للمدن.
- الإشتراك مع شركاء التنمية، والوكالات متعددة الأطراف بشأن مواضيع التنمية الحضرية فى أفريقيا وتمويلها.
- تعزيز الروابط القوية بين مؤسسات البحث من أجل فهم أفضل للأهمية الإقتصادية، والقانونية، والمالية لتنمية الحضر والأراضى الحضرية فى أفريقيا.
- دمج المسائل الحضرية وغيرها من المواضيع التى تعالج موضوع المستوطنات، فى أطر الإقتصاد الكلى والميزانيات الوطنية للحكومات الأفريقية بما فى ذلك

صندوق الأمم المتحدة للتنمية فى أفريقيا، والوثائق الخاصة بإستراتيجيات الحد من الفقر، وغيرها من البرامج.

- أن يكون بمثابة منبر للدعوة للحكم الحضرى الرشيد وضمان الإجارة.
- أن يكون نقطة إرتكاز لربط الجوانب المناسبة لخطة الإتحاد الأفريقى الإستراتيجية، وبرنامج النيباد، وكذلك العمليات والمبادرات الدولية التى تتسق مع الأنشطة الحضرية من أجل التنمية المستدامة.
- تنفيذ آلية لرصد وتقييم إصلاحات الحكم الحضرى.

- **نقرر** أن ينشىء المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر روابط مع المؤتمرات الوزارية الأخرى التى تتعامل مع المواضيع الخاصة بأنشطة الإسكان، بما فى ذلك، وليس حصرا عليها، المسائل الخاصة بتوفير المياه، والحكومات المحلية، والبنية التحتية.
- **نقرر أيضا** أن يتكون المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر من الأجهزة التالية:
- **مؤتمر العامين.**
- هيئة المكتب.
- الأمانة.
- **نقرر ايضا** أن هيئة المكتب التى تم تكوينها لهذا المؤتمر سوف تكون هيئة لمكتب المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر، وذلك بأعضائه الذين يمثلون الأقاليم الخمسة:

- الجنوب الأفريقى، وتمثله جنوب أفريقيا كرئيس لهيئة المكتب.
- غرب أفريقيا، وتمثله السنغال كنائب أول للرئيس.
- شمال أفريقيا، وتمثله الجزائر كنائب ثان للرئيس.
- وسط أفريقيا، وتمثله تشاد، كنائب ثالث للرئيس.
- شرق أفريقيا، وتمثله كينيا كمقرر.

- **نقرر ايضا** أن يتم إنتخاب رئيس هيئة المكتب بواسطة مؤتمر الوزراء المكلفين بالإسكان و/أو تنمية الحضر فى كل دولة من الدول الأعضاء، والذى ينعقد مرة كل عامين، وسوف يظل فى منصبه إلى حين إنعقاد الدورة التالية للمؤتمر.

نفوض هيئة المكتب بإنشاء أمانة توفر الدعم الفنى والإدارى.

نطلب إلى مفوض الإتحاد الأفريقى والمدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للإسكان مساعدة هيئة المكتب فى إنشاء الأمانة.

ندعو جميع شركاء التعاون وغيرهم من وكالات الأمم المتحدة المعنية، وبنك التنمية الأفريقى، وشركاءنا فى التعاون الإقليمى، والمانحين دعم جهود المؤتمر الوزارى الأفريقى للإسكان وتنمية الحضر لتنفيذ التدابير الواردة فى هذا الإعلان.

نطلب إلى الإتحاد الأفريقى دمج مسائل الإسكان وتنمية الحضر فى هياكل الإتحاد الأفريقى وذلك بإنشاء لجنة فنية متخصصة لهذا القطاع، بما فى ذلك تقديم الدعم السياسى وغيره من أنواع الدعم المناسبة للمؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر.

نقرر تصميمنا على أن يجتمع المؤتمر الوزارى الأفريقى للإسكان وتنمية الحضر مرة كل عامين، وأن يتم ذلك بدقة قبل ثلاثة أشهر من دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للإسكان.

نطلب إلى لجنة أفريقيا دعم الحكومات الأفريقية فى جهودها لتعبئة الموارد المالية الدولية لدعم الإسكان، ورفع مستوى المناطق السكنية البائسة، وبرامج تنمية الحضر فى أفريقيا.

نطلب أيضا إلى لجنة أفريقيا إستبعاد الإستثمارات فى الإسكان وتنمية الحضر وخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف "7")، الأهداف الفرعية (10) و(11) من ديون الدول الأفريقية.

نطلب إلى هيئة مكتب المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر إعلام الوكالات الإقليمية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بإنشاء المؤتمر الوزارى الأفريقى الخاص بالإسكان وتنمية الحضر.

نلزم أنفسنا بإحاطة رؤساء دولنا وحكوماتنا بنتائج هذا المؤتمر.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2005

Report of the African ministerial conferenceon housing and urban development (AMCHUD)

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4406

Downloaded from African Union Common Repository